

## آفاق تطور النظام المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية مع الإشارة إلى النظام المصرفي الجزائري

### Prospects for The Development of The Banking System in Light of The Challenges of Financial Globalization With Reference to the Algerian Banking System

أ / عبو هودة \*\*  
باحثة دكتوراه  
جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف

أ.د / بلعزوز بن علي \*  
أستاذ التعليم العالي  
جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف

#### الملخص :

تشهد الساحة المصرفية والاستثمارية الدولية تغيرات كبيرة ومتعددة تتميز بشدة التعقيد والمنافسة، والانفتاح الكبير للأسواق والاندماجات الضخمة من جهة، والتحالفات الإستراتيجية والتكتلات الاقتصادية من جهة أخرى، وتطور متسارع في عولمة وتحرير الأسواق المالية، ناهيك عن التغير في طبيعة العمل المالي والتكنولوجية المستخدمة، وأدوات التمويل والعمليات المصرفية والاستثمارية والتجارية وغيرها.

والجزائر كغيرها من الدول ينبغي عليها تعزيز قدرة مؤسساتها المصرفية والمالية لمواجهة عوامل المنافسة والمخاطرة، خاصة وهي تستعد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يترتب عن هذا الانضمام من الالتزام بجميع الاتفاقيات والتي من أهمها تحرير الخدمات المالية والمصرفية، الأمر الذي يجعلها تواجه انعكاسات تتمثل في تحديات مستقبلية أمام النظام المصرفي الجزائري.

ومن ثم أصبح من الضروري الملح على النظام المالي والمصرفي الجزائري البحث عن الآليات والاستراتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها في ظل اتجاه نحو المزيد من عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية أو ما يسمى العولمة المالية.

\* [belazzouz\\_benali@yahoo.fr](mailto:belazzouz_benali@yahoo.fr)

\*\* [abbouhouda83@gmail.com](mailto:abbouhouda83@gmail.com)

### **Abstract :**

the Area of banking and international investment and multi-significant changes are highly complex and competitive:open large markets and mega-mergers on one hand, strategic alliances and economic blocs, on the other.and in the development of accelerated globalization and liberalization of financial markets, we don't Forget to mention the change in the nature of the work for the financial, technological, and financial tools and banking operations, investment, trade and others.

Algeria, like other nations should strengthen the capacity of the banking and financial institutions to face the competition and the risk factors, especially as it prepares to join the World Trade Organization, and the consequent on the accession of the commitment of all the conventions and the most important of which the liberalization of financial services and banking, which makes them face the challenges of the implications of future in front of the Algerian banking system.

Thus, it is the urgent necessities of the Algerian banking and financial research on the mechanisms and strategies and the bases in which to deal with the impacts and challenges created by or under the direction towards a greater liberalization of trade in financial services and banking, also called financial globalization.

**Keywords:** financial globalization, the risks, benefits, 3D base, Algerian banking system

### **مقدمة:**

تعتبر العولمة المالية ظاهرة من الظواهر التي اتضحت ملامحها في العشرية الأخيرة من القرن العشرين.مما لها من انعكاسات ايجابية وسلبية على الدول، وتتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية قصد السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالتوسع والنماء في مختلف أنشطتها.

ولقد تبنت معظم دول العالم جملة من الإصلاحات لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك بالتخلي عن الاقتصاد الموجه وتبني آليات اقتصاد السوق والتي اشتملت على عدة قطاعات ومن بينها القطاع المالي والمصرفي، حيث تبنت الجزائر في أوائل التسعينات من القرن الماضي هذه الإصلاحات بهدف تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة.

وبناء على ذلك فقد جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تفاعل النظام المصرفي الجزائري مع المعطيات والتغيرات الدولية الراهنة؟ أو بمعنى آخر ما هي استراتيجيات تطوير النظام المصرفي الجزائري لمواجهة تحديات العولمة المالية؟  
الفرضيات: تم صياغة الفرضيات التالية:

- النظام المصرفي الجزائري يواجه تحديات كبيرة تملئها التطورات العالمية، ولهذا فهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات؛

- تتجلى انعكاسات العولمة المالية على النظام المصرفي بما تحدثه من آثار سلبية؛

- التحديات التي يواجهها النظام المصرفي تلزم السلطات وضع إستراتيجية محكمة وحادة من أجل مواكبة ومسايرة متطلبات العولمة المالية.

**أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي يحتلها النظام المصرفي في اقتصاديات الدول، وخاصة النظام المصرفي الجزائري وما يواجهه من تحديات وانعكاسات في ضوء التغيرات السريعة والمؤثرات القوية التي أحدثتها العولمة المالية.

**أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز ماهية العولمة المالية بالتركيز على مخاطرها ومزاياها؛

- التعرف على انعكاسات العولمة المالية على النظام المصرفي؛

- تحديد الاستراتيجيات الواجب إتباعها من قبل البنوك الجزائرية قصد تحسين أدائها في ظل العولمة المالية.

**منهج الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل الملائم لفهم هذا النوع من الدراسات.

وقصد معالجة الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة المالية بالتركيز على الفرص والمخاطر

المحور الثاني: آثار وانعكاسات العولمة المالية على النظام المصرفي

المحور الثالث: استراتيجيات تطوير النظام المصرفي الجزائري لمواجهة التغيرات الراهنة،

**المحور الأول: مفاهيم أساسية عن العولمة المالية - الفرص والمخاطر -**

تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرب في رأس المال، وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس

الأموال بدون قيود بين الدول أما على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي.

أولاً: مفهوم العولمة المالية، أسباب ظهورها و مراحل تطورها

1- مفهوم العولمة المالية: إن مفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، ولكن يمكن إدراج تعريفين مهمين:

التعريف الأول: يعرفها "عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي": على أنها الانفتاح بدون حدود أو شروط على نشاط رأس المال الدولي الخاص، والقيام باستثمارات مالية كالتجارة في العملات والأوراق المالية التي تتخذ من سوق رأس المال مركزا لها<sup>1</sup>.

التعريف الثاني: يعرفها "Marc Flandreau": بأنها درجة التكامل المالي العالمي أي التسهيلات التي تقدم لدولة ما للحصول على التمويل من رأس المال العالمي، و تمكن درجة التكامل المالي من اللجوء إلى الادخار الدولي وقياس درجة ارتباطه مع الاستثمار المحلي للبلد بتاريخ معين، وحينئذ يمكن معرفة درجة التكامل المالي الدولي<sup>2</sup>.

- ترابط قوي إذا كانت هناك قيود على الادخار المحلي ضعيفة؛

- ترابط ضعيف إذا كانت هناك قيود على الادخار المحلي قوية.

من خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للعولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد.

إن المتبع للمفاهيم المختلفة للعولمة يستنتج أن للعولمة المالية جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها<sup>3</sup>:

- تلعب العولمة المالية دورا أساسيا في درجة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة من خلال المديونية الخارجية.

- استخدام عقود الخيارات والمشتقات المالية على العملات وأسعار الفائدة من أجل التغطية والحماية من الأزمات.

- ظهور وتوسع أسواق الأورودولار، بدءا من لندن إلى بقية الدول الأوروبية.

- إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي، بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل.

- حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد والتي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية.
  - تسمح للدول النامية بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية، وهذا ما يسمح لها بزيادة استثماراتها المحلية.
  - يمكن الاعتماد على طرق الاستثمار الأخرى كالأستثمارات الأجنبية المباشرة والأستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.
  - تمكن من الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.
  - تساعد الأستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الإدارة والتسيير.
- 2- مراحل تطورها:** ويمكن تلخيص مراحل العولمة المالية فيما يلي:

**أ- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960-1979):** أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي<sup>4</sup>:

- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية (سيطرة التمويل غير المباشر) وتعايش الأنظمة المالية والنقدية الوطنية المتعلقة.

- انهيار نظام بريتن وودز في أوت 1971، وحل محله نظام أسعار الصرف المرنة.
- إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول حيث عرفت دول الخليج فائضا ماليا قدر بـ: 360 مليار دولار خلال الفترة (1974-1981)، مما زاد في نسبة الادخار العالمي.

- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل المستقبلات، المبادلات والخيارات، حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1972، في بريطانيا سنة 1982 وفي فرنسا سنة 1986.
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة.

**ب - مرحلة التحرير المالي (1980-1985):** لقد عرفت هذه المرحلة ما يلي:

- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- التوسع الكبير في أسواق السندات والذي كان سببه الرئيسي حاجة الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات.
- توسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار والتي تمتاز بفوائضها المالية الكبيرة.

ج- مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة: أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي<sup>5</sup>:

- توسع أسواق الأسهم والسندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها في بريطانيا ثم تبعتها بقية بورصات العالم، حيث زادت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العالمية من 1400 مليار دولار سنة 1975 إلى 17000 مليار دولار سنة 1995، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 13.25%، وفيما يخص سوق السندات فإن حجمها قد قدر سنة 1995 بـ: 15300 مليار دولار، وكان نصيب الولايات المتحدة من هذه السوق حوالي 2758 مليار دولار، معظمها سندات حكومية بنسبة 88%.

- صعود الأسواق المالية الناشئة، وربطها بالأسواق المالية العالمية، حيث زاد نصيب هذه الأسواق من الرأسمال المتداول في الأسواق العالمية من 4% سنة 1986 مقابل 14% في الوقت الحالي.

- الأزمات المالية التي عرفتها الأسواق المالية الناشئة، بداية من أزمة المكسيك 1994، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، الأزمة الروسية 1998 وأزمة البرازيل 1999 والأزمة العالمية 2008.

ثانيا : العولمة المالية أسسها والعوامل المفسرة لها

1 - أسس العولمة المالية (قاعدة " 3D "TroisDimensions): تركز العولمة المالية على ثلاثة أسس رئيسية وهي:

أ- عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال: séparation entre les sections des marchés de capitaux Le manque de

إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال وإنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين<sup>6</sup>:

- المستوى الداخلي: ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التامين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية... الخ

- المستوى الخارجي: ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب.

## ب- تقلص دور الوساطة في التمويل: Rétrécissement du rôle de la médiation dans le financement

وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشرة لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض، ونقصد بالتمويل المباشر، اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية (أسهم، سندات.. الخ.) دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر).

## ج- إزالة القيود التنظيمية: la déréglementation

تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار مما شجع على إزالة القيود التنظيمية.

## 2- العوامل المفسرة للعولمة المالية: تمثلت أهم العوامل المفسرة لها فيما يلي:

أ- تنامي الرأسمالية المالية؛

ب- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية؛

ج- ظهور المشتقات المالية: من أهمها: عقد الخيار، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلة<sup>7</sup>؛

د- التقدم التكنولوجي؛

هـ- التحرير المالي المحلي والدولي؛

و- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.

## ثالثا: فرص ومخاطر العولمة المالية

1- فرص العولمة المالية: يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق فرص و مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>8</sup>:

- تمكن الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بسبب الانفتاح المالي؛

- تقلل من ميل هذه البلدان إلى الاستدانة الخارجية، فمع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة والممتلئة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار الحافظة المالية يسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية والقروض الحكومية؛

- تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة، فالحكومات تميل لسد عجزها إلى طرح السندات في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي، كما أن القطاع الخاص يفضل اللجوء إلى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص؛
  - سوف تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية ايجابية دون مغالاة، وفي هذه الحالة ستزيد ودائع البنوك بعد أن تنافس في جذب المدخرات التي كانت تتجه بعيدا عن القطاع المالي الرأسمالي؛ كما أن أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية سوف توفر حافزا للمقترضين ليستثمروا في أنشطة إنتاجية، وبذلك تتحسن إنتاجية الاقتصاد ككل؛
  - إن إجراءات التحرير المالي المصحوبة ببرنامج واسع الخصوصية وبإحداث بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص؛
  - تؤدي العولمة المالية بما تحققه من زيادة في تدفق العملات الأجنبية للدخل إلى زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية والتي تعد أهم عناصر الجدارة الائتمانية للبلد في الأسواق المالية الدولية.
- بالإضافة إلى أنها توفر للبلدان الصناعية المصدرة لرؤوس الأموال مزايا عديدة أهمها<sup>9</sup>:
- تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية، وإلى فوائض في رؤوس الأموال؛
  - إن العولمة المالية عززت من التجارة الدولية، ومن ثم النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية كما أنها وفرت المزيد من القروض الكبيرة أمام الشركات متعددة الجنسيات؛
  - إن زيادة درجة العولمة المالية ساهمت في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة افتتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية<sup>10</sup>.
- 2- مخاطر العولمة المالية:** يمكن رصد أهم هذه المخاطر في العناصر التالية:
- أ- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال (الاستثمارات الأجنبية)<sup>11</sup>
  - ب- مخاطر تعرض البنوك للأزمات<sup>12</sup>.
  - ج- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج<sup>13</sup>.
  - د- مخاطر ظاهرة غسيل الأموال<sup>14</sup>.
  - هـ- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.



## المحور الثاني: آثار العولمة المالية وانعكاساتها على النظام المصرفي

### أولاً: انعكاسات متعلقة بالتوسع

1- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل بالمشتقات المالية: يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء.

كما وصل اتجاه تنويع النشاط المصرفي أقصى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية حيث اتخذت تتعامل مع العقود المستقبلية، وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها:

- التحكم والسيطرة على المخاطرة؛ - تحسين معدلات الاقتراض والإقراض؛
- تحسين السيولة. - تسهيل العمولات للوصول إلى الأسواق المالية المختلفة؛

2- حوصصة البنوك: تعتبر حوصصة البنوك أحد نتائج العولمة، ولقد حدث الاتجاه نحو حوصصة البنوك في الدول النامية وذلك بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل تحويل الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق. وتتلخص أهم دوافع حوصصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغيرات المصرفية العالمية والتكثيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، كما تتحدد أهدافها في:

- تنشيط سوق الأوراق المالية؛ - توسيع قاعدة الملكية؛
- زيادة المنافسة في السوق المصرفية؛ - تحسين الأداء الاقتصادي؛
- تحديث الإدارة المصرفية؛ - ترشيد الاتفاق العام؛
- زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية؛

3- الاندماج المصرفي: من أجل اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار فإنه يندمج مع كيان مصرفي آخر ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان مصرفي جديد أكثر فعالية وأعلى قدرة وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفي، فالاندماج المصرفي تفرضه ضرورة

وتقتضيه حاجة وهو عمل إداري قصدي وعمدي مبني على حسابات بالغة الدقة، فقرار الاندماج يصبح مصيري بنياني وهيكلية ذو طبيعة إستراتيجية خاصة وهو أداة اكتساب مزيد من القدرة والفعالية والمرونة والحركة<sup>15</sup>.

**4- التحول إلى البنوك الشاملة:** في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

#### ثانيا: انعكاسات متعلقة بالمخاطر

**1- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:** مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحريك المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي<sup>16</sup>، وأهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة، والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة وتجار الرقيق والسرقات. ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي، ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل.

**2- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:** إن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من الدول، بحيث كان لهذه الأزمات تأثيرا شديدا على مجمل الاقتصاديات الوطنية. ولقد أثبتت إحدى الدراسات عام 1997 التي أجريت في 65 دولة خلال الفترة 1980-1994 أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية والعمل المصرفي.

#### ثالثا: انعكاسات أخرى

**1- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:** إن انعكاس العولمة على العمل المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، فقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات

المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية.

**2- ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل:** مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والإحتياطيات وقد أخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، وأصبح لزاماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992<sup>17</sup>.

**3- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:** مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في حولة أورغواي 1994، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

### المحور الثالث: استراتيجيات تطوير النظام المصرفي الجزائري لمواجهة التغيرات الراهنة

تتجه عمليات تحرير الخدمات المصرفية والمالية في النهاية إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من المزايا والفرص، وهو ما يتطلب تحديث البنوك والعمل المصرفي للتكيف بفاعلية وكفاءة مع تلك التحديات.

## أولاً: الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة المالية

### 1- الصيرفة الشاملة

أ- مفهوم البنوك الشاملة: يمكن أن تعرف بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات<sup>18</sup>.

- المتاجرة في الأوراق المالية وتقديم خدمات التأمين وتقديم القروض المصرفية؛
- إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي وشركات المقاصة وشركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات وشركات السمسرة؛
- المتاجرة بالعملة؛
- القيام بالوساطة التجارية والتعامل في أسواق الصرف الأجنبي والمساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية؛
- توريق الأصول غير المتداولة؛
- تقديم القروض الجماعية؛

ب- منافع وتكاليف البنوك الشاملة: تهدف البنوك الشاملة إلى زيادة و تنوع الإيرادات ومصادر جديدة للأموال، أما بالنسبة للتكاليف فترتكز في: زيادة التركيز في السوق مما قد يؤثر على المنافسة وتناقض المصالح وتهديد السلامة التنظيمية<sup>19</sup>.

ج- متطلبات التحول إلى المصارف الشاملة: تحتاج عملية التحول إلى المصارف الشاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها<sup>20</sup>:

- إعلام مكثف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها؛
  - مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة؛
  - تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.
- د- الارتباط بين خيار الصيرفة الشاملة وعولمة النشاط المالي: إن الربط بين العولمة والصيرفة الشاملة يرجع إلى العوامل التي ساهمت في نمو العولمة والتي أفرزت متغيرات كثيرة اضطرت بموجبها العديد من المصارف إلى اعتماد سيناريو جديد وهو تيار الصيرفة الشاملة والذي أدى إلى حصول تحرر تدريجي للنظام المصرفي والمالي ولقيوده التشريعية والتنظيمية، وزيادة التنافس وتقليل الفجوة بين المنشآت المالية والمصرفية، وأدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات

والاتصال إلى إحداث تطورات متسارعة في الحقل المالي والمصرفي، مكنت من وضع استراتيجيات تسويقية مصرفية تعمل بإرضاء الزبون وتطوير المنتجات والمشتقات المالية<sup>21</sup>.

## 2- الاندماج و الخصوصية:

أ- خيار الاندماج: يعرف الاندماج بأنه إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الإتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد و قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، كما أنه يمكن أن يتم بشكل إرادي أو لا إرادي<sup>22</sup>.

ب- خيار الخصوصية: إن الخصوصية تعد أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، وذلك بهدف زيادة التنافسية في السوق المصرفي وتحسين الأداء الاقتصادي؛ تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية؛ ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

## 3- تنمية الموارد البشرية وتبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي

أ- تنمية الموارد البشرية: إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير إطارات بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها<sup>23</sup>:

- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريب المتطورة، وتطوير أدائهم.

- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية، للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطى.

- رسم الإستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة.

ب- تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي: يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز إستراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة أداء الجهاز المصرفي، وهو ما يستلزم:

- استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل استخدام شبكة الانترنت الدولية للإعلان عن البنك؛

- تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعميل تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء، ممن يتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة؛

- المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل إيجاد عميل جيد؛

- التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء؛  
- تطوير بحوث السوق وجمع تطورات السوق و اتجاهاتها ، و فحصها وتحليلها .  
- مراقبة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي ومتابعتها والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة.

ثانيا: الآثار المتوقعة المترتبة عن الاندماج داخل المنظومة المالية العالمية على البنوك الجزائرية  
إن الاندماج داخل المنظومة المالية العالمية ستكون له آثار وانعكاسات واضحة على مستوى أداء البنوك الجزائرية.

### 1-تشخيص وضعية الجهاز المصرفي الجزائري

لقد تمكن الاقتصاد الجزائري من دخول مرحلة جديدة مليئة بالتحديات التي فرضتها الساحة المحلية والإقليمية والدولية ولقد تجسد ذلك بما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل وتمهيد الطريق نحو اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ولقد كان للمنظومة المصرفية نصيب من هذه الإصلاحات، وانطلاقا من القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض مروراً إلى قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقروض والقوانين الأخرى المكملة والتي سمحت بإنشاء بورصة للقيم المنقولة والسماح أيضا بفتح بنوك خاصة وفروع للبنوك الأجنبية في الجزائر.

إن صدور قانون النقد والقروض هو الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وإعطاء البنك المركزي استقلالية وتمكينه من استعادة صلاحياته.

إن المتتبع لخصائص البنوك الجزائرية يلاحظ من خلال هيكلها سيطرة البنوك العمومية على الأغلبية من السوق المصرفية، بينما البنوك الخاصة تجربتها حديثة ولم ترق بعد إلى المستوى المطلوب نظرا لقلّة مواردها المالية وغياب التنظيم الإداري السليم، كما يسجل تطور غير كاف لنظام الإعلام والتدقيق المحاسبي والرقابة الداخلية فضلا عن ضعف الموارد على المدى المتوسط الذي يعيق قروض الاستثمار بالإضافة إلى محدودية نمو القروض، بالإضافة إلى الصعوبات التي تجدها المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحصول على ضمانات و البطئ المسجل في

أنظمة الدفع والصعوبات التقنية على مستوى البنوك والتكلفة المرتفعة للوساطة البنكية والمستوى المرتفع للرسوم<sup>24</sup>.

## 2- الآثار المترتبة من الاندماج داخل المنظومة المالية العالمية

من بين الآثار السلبية المتوقعة على المنظومة المصرفية ما يلي:

- زيادة حدة المنافسة الدولية لاسيما أنها في الغالب غير متكافئة مع البنوك الأجنبية؛
  - تدهور مستوى رؤوس أموال البنوك الجزائرية، ومحدودية أحجامها، وانخفاض مستوى جودة خدماتها عوامل تجعل منها غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية؛
  - تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة.
- كما يتوقع أيضا آثار إيجابية تلتخص فيما يلي<sup>25</sup>:
- ارتفاع حدة المنافسة في سوق مصرفية مفتوحة يساهم في تحسين جودة تقديم الخدمات وما يتبعه من رفع في كفاءة الجهاز المصرفي؛
  - تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية؛
  - التحسن في إدارة المخاطر ومتابعتها؛
  - ابتكار وتطوير الأدوات وتحديث نظم وأساليب العمل المصرفي.

## 3- سبل وأساليب تطوير الجهاز المصرفي الجزائري

لمواجهة التحديات المفروضة على منظومتنا المالية وبصفة خاصة على الجهاز المصرفي يجب التفكير في السبل والآليات الكفيلة بتعزيز مكانة البنوك وتقوية مراكزها المالية ودعم قدراتها التنافسية وذلك من خلال ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس المال للبنوك أو زيادة حجم أصولها وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عمليات الاندماج المصرفي؛
- التحول إلى البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة هامة في مواجهة المنافسة العالمية؛
- تعزيز وتقوية مكانة بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية التنظيمية وذلك في ظل المبادئ الرقابية الصادرة عن لجنة بازل الدولية؛
- تهيئة المناخ التشريعي الملائم مع المستجدات المصرفية الدولية<sup>26</sup>؛
- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك وتوحيدها وفقا للمعايير الدولية؛
- تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي خاصة مع الدول العربية والدول الإفريقية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية؛

- توسيع دائرة المنافسة في مجال الخدمات المصرفية بالسماح للمؤسسات المالية غير المصرفية؛
- الدخول إلى السوق المصرفية مما سينعكس إيجاباً على تطور الجهاز المصرفي وخلق نوع من الديناميكية بين النوعية؛
- العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب مما يتناسب مع عملية التحديث وتقنيات العمل المصرفي الحديث؛
- زيادة الوعي المصرفي والمالي وإزالة احتكار الدولة لهذا القطاع.

## خاتمة

لقد استهدفت هذه الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية يعالج التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، واندماج أسواق المال العالمية، وكيفية وضع آليات واستراتيجيات لتحديث البنوك وترقية العمل المصرفي من أجل التكيف بفعالية وبكفاءة مع التحديات وليسير منحى الاقتصاديات العالمية والمصارف العملاقة.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- إن انفتاح الاقتصاد الوطني وظهور العولمة المالية تضع البنوك الوطنية في وضعية صعبة، وهي لم تتوصل حتى الآن إلى التحكم بشكل جيد في استخدام مناهج العمل والتسيير المصرفي، وعليه يقتضي الإسراع في تعزيز المحيط القانوني والأخلاقي لصالح الملكية واحترام قواعد المنافسة وترقية الخدمات؛
- لقد أصبح اندماج أسواق المال العالمية واقعا ملموسا ينبغي التعامل معه بكل حذر وواقعية، لذلك ينبغي على السلطات الجزائرية قبل أن تنخرط في العولمة المالية إتباع سياسات اقتصادية سليمة تتضمن تقوية النظام المصرفي، وتفعيل الدور الذي يمكن أن يلعبه في تنمية سوق رأس المال من خلال التوسع في الإقراض بضمان الأوراق المالية، إضافة إلى أهمية وضع ضوابط وقواعد إشرافية مناسبة تضمن إدارة أصول البنك وخصوصها بطريقة آمنة لاسيما في مجال التسهيلات الائتمانية؛
- نظرا للرهانات والتحديات المتجددة واللامتناهية التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري في مسيرته نحو العصرية، حيث أنها تحول له استقلالية أكثر في اتخاذ القرار التمويلي وتزوده بكفاءة مصرفية وخبرة مهنية عالية تكسبه مناعة كافية لمجابهة المنافسة الأجنبية وتسمح بإدخال التقنيات الجديدة المرتبطة بأنظمة الدفع والاتصال والتحويل.



ونحاول إيجاز أهم التوصيات التي نراها مناسبة لموضوع دراستنا فيما يلي:

- إعادة هيكلة البنوك الجزائرية وتنوع خدماتها لتتطلع بخدمة البنك الشامل التي تمارس على مستوى البنوك العالمية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي في ضوء إعادة هيكلتها مع دراسة الأسلوب الأمثل لخصوصية البنوك العالمية لزيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي وتحقيق معدلات النمو في ظل هذه المنافسة؛

- وجوب مصاحبة عمليات الخصوصية تعديلات في التشريعات والقوانين، وخلق المنافسة العادلة في السوق الحر، ووضع إطار يكفل للبنوك الاستقلالية التامة اتجاه الدولة؛

- العمل على تحديث الخدمات المصرفية وتطوير المنتجات المالية المقدمة من البنوك لتشجيع الادخار بتصميم جديد يتناسب مع قدرات ورغبات المدخرين، إضافة إلى تحديث وسائل

الدفع وتسوية المعاملات لتسريعها وتحسين خدماتها لضمان مواجهة المنافسة المصرفية المرتقبة؛

- العمل على تأهيل اليد العاملة في القطاع المالي والمصرفي الجزائري بما يضمن لها الفعالية وحسن الإدارة، إضافة إلى إفساح المجال أمام المتخرجين من مؤسسات متخصصة كالمدرسة العليا للبنوك، إرسال إطارات القطاع للتدريب والتكوين في البنوك العالمية بهدف الاستفادة

من رفع مستواهم واكتساب الخبرات في إطار الشراكة مع الأطراف الأجنبية؛

- الإسراع في مد الشبكة المصرفية، وذلك بإقامة شبكة معلومات مصرفية ووضعها في صورة متكاملة حتى يكون للبنوك والمؤسسات المالية قاعدة معلوماتية ومرجع للسلطات النقدية

ومؤسسات ومراكز الأبحاث والجامعات؛

- حل مشكلة الديون المتعثرة وذلك بتقوية آليات التحصيل بأطر تشريعية تمكن البنوك من تحصيل ديونها في وقت ملائم؛

- تطوير مجال البحث العلمي والتكنولوجي من خلال قيام مؤسسة مالية مشتركة بين البنوك تعمل على تطوير وتحديث التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات في ميدان البحث والتنمية.

- التهميش والإحالات

- <sup>1</sup> - عبد الحكيم الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 16.
- <sup>2</sup> - Marc Flandreau, **Le début de l'histoire : globalisation financière et relation internationales**, 2000, site : [http// www.ifri.org](http://www.ifri.org), P : 676 , Page Consulté : 15/08/09
- <sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2002، ص: 22.
- <sup>4</sup> - محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 07 ، ديسمبر 2002، جامعة باتنة، ص ص: 185 - 189.
- <sup>5</sup> - نفس المرجع ، ص: 190.
- <sup>6</sup> - شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002، ص: 10.
- <sup>7</sup> - طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص: 226.
- <sup>8</sup> - رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999 ، ص 112.
- <sup>9</sup> - عبد الحكيم الشرقاوي ، مرجع سبق ذكره، ص 67.
- <sup>10</sup> - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ، واشنطن، 1997، ص 137.
- <sup>11</sup> - أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الكويت، 15- 16 مارس 2005، ص ص 25 - 26.
- <sup>12</sup> - أنظر: - عبد الحافظ بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 41.
- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 232.
- <sup>13</sup> - Caddington , **Capital Flight : Issues, Estimates, and Explanations**, Princeton Essays in International finance, 1998, p 58.
- <sup>14</sup> - أنظر: - كويرك بيتر ، غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2000، ص 08.
- أحمد منير النجار، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- <sup>15</sup> - طارق عبد العال حماد ، اندماج وخصخصة البنوك ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 82.

- 16 - عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص: 264-265 .
- 17 - نفس المرجع ، ص: 262.
- 18 - عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 19.
- 19 - طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 205-206
- 20 - صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بدون بلد النشر، 2003، ص: 89.
- 21 - إلياس خضير الحمدوني، الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003، ص: 04-05.
- 22 - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 05.
- 23 - عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، 1997، ص: 116.
- 24 - محسن أحمد الخضير، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 42-43.
- 25 - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص: 143.
- 26 - بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 273.

#### المراجع المعتمدة:

#### 1- المراجع باللغة العربية

#### - الكتب

- عبد الحافظ بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم : عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2004.
- عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان، 1997.
- عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999.

- شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002.

- صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 2003.

- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

- طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.

- محسن أحمد الحضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

- محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 07، ديسمبر 2002، جامعة باتنة.

#### - المؤتمرات والملتقيات

- أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الكويت، 15-16 مارس 2005.

- إلياس خضير الحمدوني، الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2003.

- ساعد مرابط، مداخلة بعنوان " العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة"، الملتقى الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية"، 2006.

#### - المجلات والدوريات

- بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 273

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد

العالمي، واشنطن، 1997.

- كويرك بيتر، غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2000.

#### -2- المراجع باللغة الأجنبية

-Cauddington , Capital Flight : Issues, Estimates, and Explanations, Princeton Essays in International finance, 1998.

- Marc Flandreau ,Le début de l'histoire : globalisation financière et relation internationales , 2000, site : [http // www .ifri.org](http://www.ifri.org) .